تدابير الجزائر لمواجهة الازمة المزدوجة – جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط–

Algeria's measures to confront the dual crisis - the Corona pandemic and the decline in oil revenues

عباس وداد، استاذ محاضر ب
Abbes widad conferance professor
جامعة سطيف 1
Farhat Abbas University Setif 01

دكار جنات، استاذ محاضر ب
Dakkar Djanet Conferance Professor
جامعة سطيف 1
Farhat Abbas University Setif 01

تاريخ الإرسال:2020/12/17 تاريخ القبول: 2021/05/19

ملخص:

تسبب وباء كورونا كوفيد–19 في احداث حالة من الركود الاقتصادي العالمي نتيجة الاجراءات الاحترازية التي تبنتها جميع الدول المتضرر من هذه الجائحة بغلق الحدود وتوقيف الرحلات الجوية والبحرية ن هذا ما تسبب في تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وتوقف شركات الطيران عن النشاط ما نجم عنه تراجع في الطلب على المنتجات النفطية وهذا ما ساهم في تراجع اسعار النفط، مما أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية للدول النفطية على غرار الجزائر التي واجهت ازمتين، هذا ما سرع في اتخاذ اجراءات لمواجه واحتواء الوضع الاستثنائي، لعل اهم القرارات المتخذة في هذا الشأن: غلق المدارس والجامعات والمساجد وأماكن التجمع لتفادي انتشار الوباء، توفير وسائل الوقاية واجبارية استخدامها، تسريح 50 %من العمال في الادارات العمومية مع ضمان اجور العمال، ورفع الاحد الادنى للأجر المضمون واعفاء أصحاب المداخيل الضعيفة من الضرائب لتحسين المستوى المعيشي للسكان و توسيع الطبقة المتوسطة في المجتمع، احداث اجراءات تقشفية للحفاظ على الموارد المالية من الاستنزاف مع ضرورة خلق وتطوير مصادر جديدة للثروة تضمن وجود تنوع اقتصادي .

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا المستجد، تراجع عائدات النفط، تدابير حكومية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The covid-19 caused a global economic recession as a result of the precautionary measures adopted by many countries to stop air and sea flights and close their borders, this caused global economic activity to decline and airlines to stop their activities, which resulted in a significant decline in oil prices. Which led to a great damage incurred by oil countries like Algeria, which found themselves in the face of two crises, this prompted the government to take a set of measures to face these exceptional situations, perhaps the most important of which is the closure of schools, universities, , mosques and gathering places to avoid the spread of the epidemic, providing protection means It is obligatory to use them, lay off 50% of workers in public administrations while ensuring workers' wages, raise the minimum guaranteed wage and exempt those with weak incomes from taxes to improve the standard of living of the population and expand the middle class in society, create austerity measures to preserve financial resources from attrition with the necessity Creating new sources of wealth that guarantee the existence of economic diversification.

Keywords: Covid-19; low Oil Revenue; Governmental measures; The Algerian economy.

1. مقدّمة:

لا شكّ أن فيروس كورونا الذي ظهر مع نهاية السنة الماضيّة كان له أثر كبير على الاقتصاد العالمي، منذرا بأزمة اقتصادية عالمية لن تكون أقل حدة من سابقتها التي ضربت العالم سنة 2008؛ كونه مس ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتسبب في تراجع نشاطه الاقتصادي لكنه لم يتوقف عند حدود الصين بل سرعان ما انتشر إلى معظم دول العالم وبتأثيرات متفاوتة. وفي محاولة للسيطرة على فيروس كورونا، لجأت أغلب الدول عبر العالم إلى إغلاق الحدود ومنع السفر وتطبيق الحجر الصحي؛ مما أثر بشدة على النشاط الاقتصادي العالمي، ودفع أسعار النفط خلال الاشهر الماضية إلى أقل مستوياتها على مدار عقدين.

الجزائر كغيرها من دول العالم؛ وجدت نفسها تواجه الوباء العالمي الذي دخل البلاد رسميا نهاية شهر فبراير الماضي، وجعل السلطات الجزائرية في حالة استنفار من أجل منع انتشاره، فقد سارعت الحكومة الجزائرية إلى تخصيص ميزانية أولية تبلغ قيمتها نحو 31 مليون دولار، من أجل منع انتشار فيروس كورونا في البلاد لا سيما مع ارتفاع الإصابات المؤكدة، كما سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من القرارات الاحترازية لتدارك الاثار التي خلفها وباء كرونا وتراجع اسعار النفط باعتباره عصب الاقتصاد الجزائري والمصدر الرئيسي لموارد الميزانية .

ماهي أهم التدابير التي طبقتها الجزائر للحد من انتشار وباء كورونا في ظل تراجع اسعار النفط؟

إن الهدف الاساسي من هذا البحث هو التعرف على وباء كورونا و الأثار التي خلفها خاصة الاقتصادية منها والاجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر للحد من انتشاره والتخفيف من آثاره خاصة وانه مس المورد الاقتصادي الاساسي للدولة في ظل عدم جاهزية باقي البدائل.

لاتمام هذا البحث اعتمدنا بشكل اساسي على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مصادرها الرسمية وتتبع لقرارات الحكومة و تحليلها من قبل المتخصصين في ظل غياب مراجع أكاديمية متخصصة نظرا لطبيعة وحداثة الموضوع .

2.فيروس كورونا المستجد كوفيد 19:

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)[1].

بينما: مرض كوفيد-19 هو مرض معد يعتبر آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. وقد تحوّل كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

1.2طرق تأثير كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي :

هناك عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي[2]:

- **التبادل التجاري:** إذ يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة.
- **الترابط المالي:** وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

- **السياحة والنقل:** إذ خفض معدل الرحلات وأغلق العديد من المطارات حول العالم، فهو يؤثر على العرض والطلب العالميين.

أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فيؤثر الفيروس من خلال ثلاث قنوات:

- **إعاقة النشاط الاقتصادي:** وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.

وهناك مدن وضعت تحت حظر التجول وتحولت إلى مدن أشباح كما شهدنا في الصين وإيطاليا، والعدد آخذ في الازدياد حول العالم.

- **تكاليف التصدي والاحتواء:** من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.
- **الثقة واليقين:** فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة.

2.2 كوفيد– 19 وتراجع اسعار النفط:

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعات تاريخية، رغم تعهدات كبار المنتجين بتخفيض الإنتاج وتقليص المعروض وتعود الاسباب الاساسية لهذا التراجع إلى[3]:

- تم إغراق الأسواق بنفط منخفض السعر بعدما أطلقت السعودية، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حرب أسعار مع روسيا (ليست عضوة في أوبك) بهدف الحصول على الحصص الأكبر من السوق. لكن البلدين حلّا خلافهما مع التوصل مطلع شهر أفريل لاتفاق اوبيك++ وافقت فيه جميع الأطراف على خفض الإنتاج بنحو عشرة ملايين برميل في اليوم لتحفيز الأسواق.

- إن المخزون الأميركي من النفط اقترب من حدوده القصوى، حيث تم تخزين 19 مليون برميل في أسبوع واحد فقط، وهذا ما جعل الخام الأميركي ينزل إلى أقل من 15 دولارا للبرميل، بالإضافة إلى أن حجم المخزون الموجود على متن الناقلات يبلغ 160 مليون برميل في الوقت الحالي، وهو حجم كبير جدا يزيد المعروض في الأسواق.

- الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط الذي انخفض إلى أدنى مستوى له في عشرة أعوام، ومن الممكن تغيير هذه التوقعات إلى ما هو أسوأ.

- كان قطاع النقل الجوي هو الأكثر تضررا بأزمة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء

الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات، للحد من انتقال الفيروس بين الدول وعبر العالم. فقد انخفضت معدلات الرحلات مع المناطق الموبوءة، كالصين وإيطاليا وايران ومصر، وتم حظر الطيران بين أميركا وأوروبا، وبالتالي تراجع كبير في استهلاك الوقود.

3. انتشار كوفيد 19 في الجزائر: بعد انتشاره في العديد من دول العالم انتقلت العدوى إلى الجزائر منذ نهاية شهر فيفري نتيجة المبادلات التجارية التي تربطها بالصين واوروبا وتنقلات الافراد بين مختلف هذه البلدان على النحو التالي[4]:

25 فيفري: الإعلان عن أول حالة إصابة بكورونا لرعية ايطالي يعمل بحقل نفطي بحاسي مسعود.

04 مارس: الإعلان عن 17 حالة كورونا في ولاية البليدة؛

12 مارس الرئيس تبون يأمر بغلق المدارس والمعاهد والجامعات وروضات الأطفال فورا؛

13 مارس: عدد الحالات المسجلة يقفز إلى 27 حالة؛

16 مارس: تعليق كافة الرحلات الجوية نحو أوروبا ابتداء من 19 مارس؛

17 مارس: وزير الشؤون الدينية يأمر بغلق المساجد ومنع صلاة الجمعة والجماعة إلى 4 افريل؛

20 مارس: عدد المصابين يقفز الى 94 حالة؛

20 مارس: الرئيس تبون يأمر بتقليص عدد الموظفين وتعليق النقل الجماعي وغلق المقاهي ومنع التجمعات؛

22 مارس: دخول قرار 50 % من الموظفين حيز الخدمة؛

26 مارس: الاعلان عن 367 حالة جديدة بداء كورونا؛

30 مارس: عدد المصابين 582 والوفيات 35؛

- سجلت ذروة الحالات في 23 من شهر جويلية الجاري بـ 612 حالة جديدة؛
- واصلت عدد الحالات الارتفاع إلى ان وصلت إلى غاية احدث احصائية يوم 23 جويلية بـ 612 حالة جديدة بمجموع وصل 25484 ما يمثل 1,4 حالة لكل 100 ألف ساكن، منها 17569 حالة تماثلت للشفاء و 1124 حالة وفاة. (الجزائرية، ا.، 2020) ،في حين بلغ عدد المصابين حول العالم 15 مليون حالة، منها 9 ملاين حالة شفاء و 616471 خالة وفاة[5] .

1.3 الاوضاع الاقتصادية للجزائر:

تصدر الجزائر 540 ألف برميل يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا. غير أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار، وفجوات البنية التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و75% على الترتيب. وأضعفت صدمة هبوط أسعار النفط مالياته وميزانه التجاري واحتياطياته من النقد الأجنبي. فقد ارتفع عجز الموازنة من 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 15.7% من هذا الإجمالي في 2016 وبلغ في بداية 2020 ما يقارب 7،2% من اجمالي الناتج المحلي ومن المتوقع ان يصل إلى 10،4% في النصف الثاني من العام الجاري. وهبطت الاحتياطيات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 108 مليارات دولار في 2016 لتواصل الهبوط إلى 55 مليار دولار في 2020. وأدَّى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20 % منذ منتصف

2014 ، ثم انخفض إلى 93.23 دينار لكل دولار واحد سنة 2015، ليصل إلى 127 دينار لكل دولار واحد سنة 2020. وارتفاع معدل التضخم إلى 4.1% في 2019 [6].

وفي مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون المالية لعام 2020. وتدعو موازنة عام 2020 الاولية التي وُضعت على أساس افتراض سعر النفط عند 50 دولارا للبرميل في المتوسط إلى تخفيض الإنفاق 50% –معظمه في النفقات الرأسمالية– وزيادة نسبتها 4% في إيرادات الضرائب. وتشتمل مجموعة إجراءات تعزيز الإيرادات على زيادة في أسعار الوقود، حيث نص قانون المالية التكميلي في المادة 24 على رفع الرسم على المنتجات البترولية المستوردة او المحصل عليها في الجزائر على غرار الزيادات التي مست المادة في السنوات 2016، 2017 و 2018 ، وستعرف مشتقات النفط زيادة كما هو موضح في الجدول 1 الموالي:

الجدول رقم1: قيمة الزيادة في الوقود حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020

نوع الوقود	الرسم القديم	الرسم الجديد	الفرق	السعر الجديد
بنزين ممتاز	14	16	2	45,97
بنزين عادي	13	17	4	43,71
بنزين دون رصاص	14	17	3	35,62
المازوت	04	09	5	29,01

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2018 وقانون المالية التكميلي لسنة 2020.

كما اقر زيادة في الرسم على تسجيل السيارات. وهذه الإجراءات هي الخطوات الأولى نحو توسيع الوعاء الجبائي لتقليص عجز الموازنة واحداث إصلاح شامل محتمل لنظام الدعم التنازلي الباهظ التكلفة في الجزائر (تبلغ قيمة الدعم على الوقود وصنوف الدعم الأخرى أكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي). وتُتيح الموازنة للحكومة أيضا اعتماد إجراءات تصحيحية أخرى إذا هبطت أسعار النفط دون 35 دولارا للبرميل، واللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو التمويل غير التقليدي[7].

آثار الازمة المزدوجة على الاقتصاد الجزائري:

تقف الجزائر، على أعتاب أزمة اقتصادية، بفعل الضرر المزدوج الذي ألحقه فيروس كورونا، على مداخيل البلاد المتأتية حصريا من صادرات المحروقات، من ناحية أخرى اعتماد النسيج الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج، كالمواد الأوّلية (الحديد والألمنيوم، والمواد الغذائية ،إضافة إلى بعض المعدّات الطبيّة والصيدلانية، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك). وبتراجع أسعار البترول إلى ما دون 25 دولارا، تكون ميزانية الدولة المبنية في الأساس على السعر المرجعي للبرميل الذي يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل المقدر بـ 1000 مليار دج [8] إذا طال أمد الأزمة. وتعتمد الجزائر، في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98 %، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 % من الجباية البترولية، وتُدفع 70 %من الرواتب على أساس هذه المداخيل. مع العلم أن زبونيها الرئيسيين في أوربا والعالم، إيطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضررا حاليا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، و تمد الجزائر أنبوبي غاز نحو إسبانيا،

المؤشرات	قانون المالية 2020	قانون المالية التكميلي	النسبة
السعر المرجعي لبرميل النفط	50 دولار	30 دولار	41,6-
ايراداتة الميزانية العامة	6289,7 م دج	5395,5 م دج	14,2-
الجباية البترولية	2200,3 م دج	1394,7 م دج	36,6-
الموارد العادية	4089,4 م دج	4001.1 م دج	2,16-
نفقات الميزانية العامة	7823,1 م دج	7372,7 م دج	5,76-
نفقات التسيير	4893,4 ل دج	4752,4 م دج	2,88-
نفقات التجهيز	2929,7 م دج	2620,3 م دج	10,5-
عجز الميزانية العامة	1533,4- م دج	1976,9 م دج	28,9-
عجز الميزانية مقانة ب الناتج الداخلي	7,2-%	10,4-%	44,4-
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	123دج/1 دولار	127 دج/	11,3-
صادرات المحروقات المتوقعة	35,2 م دولار	17,7 مليار دولار	49,7-
معدل النمو	1,8%	2,63-%	2,46-
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	1,78%	0,91-%	151,1-
الناتج الداخلي الخام PIB	2142ا 4,6 م دج	19088,0 مليار دج	10,9-1
الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات PIBHH	17050,4 م دج	15551,8 مليار دج	8,79-
معدل التضخم	4,1%	3,0%	26,8-3

الجدول رقم 2: مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2020.

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على قانون المالية وقانون الملية التكميلي لسنة 2020.

يبين لنا الجدول مايلي:

- كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز بـ13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف. في حال استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا.

- رغم أن الجزائر تحتفظ بهامش أمان، بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة المقدرة بنحو 55 مليار دولار وكذلك ضعف مديونيتها الخارجية التي لا تتجاوز 3 مليارات دولار. غير ان استمرار تراجع اسعار النفط يهدد هذا الاحتياطي بالنفاذ لأنه يوجه إلى تسديد عجز ميزان المدفوعات الذي قدر سنة 2019 بـ 12 مليار دولار.

- يوفّر قطاع الخدمات في الجزائر 60 في المائة من فرص العمل، و44 في المائة من وإيطاليا. بالإضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي للصين الذي يعتبر أول ممول للجزائر بما قيمته 7 مليار دولار[9].

يوضح الجدول رقم 2 مقارنة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي في قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة.

الناتج الداخلي الخام، و2.2 في المائة من القيمة المضافة. يعتبر ثالث قطاعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي، يشمل القطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها، علما ان 80% من مؤسسات الناشطة في هذ القطاع هي مؤسسات صغيرة لاتقوى على مواجهة مثل هذه الازمات[10].

- أدى قرار وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات، وتسريح 50 بالمائة من الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية رغم الاحتفاظ برواتبهم، وتسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار، وغلق المقاهي والمطاعم في المدن الكبرى بصفة مؤقتة. إلى إحالة عدد كبير من العمال على البطالة المؤقتة وكمثال اصحاب سيارات الأجرة البالغ عددهم 120 ألف سائق على المستوى الوطني وما انجر عنه من انعدام مداخيلهم وتراجع في مستوى معيشتهم وهو حال الكثير من العمال اليوميين غير المؤمنين ؛
– أدى توقف النقل البحري للمسافرين، على مستوى التراب الوطني أدى إلى تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع النقل البحري بـ 50 % من رقم أعماله،

- يعرف قطاع الفندقة شللًا وصلّ وإلى حدود 80 % تقريبًا، حيث صرح عضو في الفيدرالية الوطنية للفندقة أن بعض الفنادق لم تستقبل زبائن منذ أسبوعين.

- تجدر الإشارة إلى أن بعض المرافق والفنادق العمومية قد تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج.

كل هذا ساهم في رفع معدلات البطالة و الفقر في الجزائر خاصة في ظل عدم ظهور بوادر القضاء على الفيروس.

4. إجراءات مواجهة الوباء المتخذة من قبل الجزائر:

دفع فيروس كورونا العديد من الحكومات حول العالم إلى التدخل ببرامج إنقاذ ودعم ضخمة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتضررة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودعم النمو لتحاشي الدخول في انكماش اقتصادي عميق[11]. هناك خطط وبرامج دعم وتحفيز نقدي ومالي، لدعم القطاع المالي واللوجستي والإمداد والنقل ولمواجهة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في مناطق مختلفة من العالم، بادرت الجزائر إلى اتخاذ حزمة من الاجراءات المتتالية كان أهمها:

الموافقة على اجراءات تهدف إلى احتواء انتشار الفيروس على غرار فرض حظر التجول على المستوى الوطني وغلق المدارس والجامعات والمساجد وتقليص العمل للعمال الرئيسيين، خصصت الجزائر ميزانية تقدر بـ100 مليون دولار للاستجابة للحاجيات الضرورية وتزويد المستشفيات وعمال الصحة بالتجهيزات الضرورية من حيث الكمامات والأسرّة وأجهزة التهوية، كما قامت الحكومة بعدة أعمال لرفع

الانتاج المحلي للمستلزمات الطبية للتقليص من تبعيتها للمنتوجات المستوردة.

كما اتخذت الاجراءات الضرورية لوضع حد للاستيراد ورفع قدرات انتاج الكمامات الطبية من خلال استراتيجية شاملة تشرك مختلف الأطراف والتي سمحت موازاة مع الاستيراد للسلطات بضمان توزيع قرابة 7 ملايين كمامة أسبوعيا للمستشفيات.

و في هذا الإطار، تم تشجيع مؤسسات القطاع العام والخاص على رفع قدراتها الانتاجية (الكمامات)، مما سمح ببلوغ انتاج يقدر بـ500.000 كمامة/يوميا.

ومن جهة أخرى، أن الجزائر قد رفعت إنتاجها للمحلول الكحولي في وقت قياسي استجابة للحاجيات الوطنية وذلك بالاعتماد على وحدات إنتاجية محلية بشكل حصري.

كما قامت عدة مؤسسات خاصة وجمعيات من المجتمع المدني ببناء ممرات معقمة متنقلة تم تثبيتها خصيصا عند مداخل المستشفيات ومكاتب البريد.

وفيما يخص طرق الكشف عن الفيروس، شرعت الجزائر منذ 12 ماي المنصرم، في تصميم مستلزمات الفحص السريع لفيروس كورونا المستجد، مشيرا إلى قدرة الإنتاج التي تضاهي 200.000 وحدة أسبوعيا تسمح للجزائر بضمان نوع من الاكتفاء الذاتي.

ومن جهتها، بادرت المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE في تصميم وصناعة أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة التنفس الآلي لتزويد المستشفيات بالمعدات اللازمة. وبشأن وسائل العلاج، فقد انتهجت الجزائر بروتوكول علاج فيروس كورونا المعتمد على الكلوروكين المصنوع محليا حتى قبل بداية تفشي الجائحة.

وقد سمح هذا البروتوكول بمساعدة مضادات الفيروسات بتعافي 17369 شخص إلى غاية 23 جويلية 2020.

ساهمت المؤسسات الناشئة في إيجاد حلول ذكية وخيارات لاسيما من خلال خلق أرضية رقمية تربط المستشفيات بالوزارة الوصية وتصميم تطبيقات الإنذار على الهواتف النقالة للتصدي للفيروس وتصميم أرضية إلكترونية أخرى تسمح للمواطنين بالاستفادة من الاستشارات الطبية عن بعد ومجانا ودون أية عراقيل. كما ساهمت العديد من المخابر الجامعية على المستوى الوطني لتزويد المستشفيات بالمحلول الكحولي و تسجيل براءات اختراع في الاجهزة الطبية الخاصة بالكشف عن الوباء.

1.4 على الصعيد الاقتصادي:

-

رر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 22 مارس 2020 تخفيض نفقات ميزانية التسيير بنسبة 30%، وتقليص فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار. هذا ما سيخلق ندرة في المادّة الأولية المستوردة، مما سيؤدّي إلى تخفيض إنتاج الشركات الوطنية، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات على تسريح جزءٍ من اليد العاملة[12]. كما قررت الحكومة تجميد الخوض في مشاريع جديدة، وتكليف الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار، والتوقف عن إبرام العقود المتعلقة بالدراسات والخدمات مع المكاتب

الأجنبية من أجل توفير مبلغ مالي يصل إلى 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى تشجيع المزيد من الاندماج المالي، وكذا الصيرفة الإسلامية، وتحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي.

- اتخذ بنك الجزائر جملة من التدابير الاستثنائية في إطار المساعي الرامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء العالمي. في هذا الصدد، اوضح البنك انه تم اصدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة "بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الاخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية." ان اهم التدابير المتخذة في هذا السبيل تتمثل في تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19. كمايلي:

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس لتثبيته عند 3% بدلا من 3,25%؛

- تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 8% إلى 6% الذي سيمكن من تحرير مبلغ هام من السيولة؛

- رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

- مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة : من 90% إلى 95%.
- مدة الاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 80% إلى 90%.
- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر او تساوي 5 سنوات : من 70% إلى 85%.

كما تتضمن مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها اضافة الى تخفيض الحد الادنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة[13].

هذا ما سيسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى البنك المركزي، كما أنها تدعم النشاط الاقتصادي في هذه الاوضاع.

- **الميزانية:**

خفض نفقات الميزانية الى 7372,7 مليار دج مقابل 7823,1 مليار دج في قانون المالية الاولي لسنة 2020 بينما يتوقع انخفاض الايرادات الى 5395,8 مليار مقابل 6289,7 مليار دج في قانون المالية التكميلي.

وسيؤدي ذلك الى عجز في الميزانية بـ 1976,9 مليار دج اي ما يمثل 10,4 % من الناتج المحلي الخام مقابل عجز بـ 1533,4 مليار في قانون المالية الاولي (7,2 % من الناتج المحلي الخام)

ونظرا للتراجع الكبير في أسعار النفط الذي سجل خلال الأشهر الأخيرة وبعد اجتماع اوبك++ الذي تمخض عنه تخفيض الانتاج بـ 10 مليون برميل يوميا ابتداء من الفاتح ماي الجاري والى غاية اخر شهر جوان كان نصيب الجزائر من هذا التخفيض 23% من حجم الانتاج اليومي المقدر بـ 54 مليون برميل، تم تخفيض السعر المرجعي لبرميل النفط في إطار مشروع قانون المالية التكميلي، الذي اقره مجلس الوزراء، من 50 دولار الى 30 دولار فيما تم تخفيض سعر السوق من 60دولار الى 35 دولار.

2.4 في المجال الصحي :

تخصيص أكثر من 70 مليار دج لمواجهة كورونا[14]

ولمواجهة وباء كورونا ، بلغت قيمة المخصصات المالية الموجهة لمكافحته و الوقاية منه اكثر من 70 مليار دج من بينها 20 مليار دج موجهة للفئات المهنية التي فقدت مداخيلها بسبب الوباء، وتتضمن المخصصات اولا ملحق اعتمادات بمبلغ 3,7 مليار دج لوزارة الصحة وتوجه للحصول على منتجات صيدلانية وعلى الاجهزة الطبية والمواد الاستهلاكية ووسائل الحماية بقيمة 3,5 مليار دج والكواشف في اطار البحث والخدمات بقيمة 100 مليون دج وكاميرات حرارية بقيمة 100 مليون دج.

فضلا عن ذلك، سيتم انشاء اعتمادات بقيمة 16,5 مليار موجهة لوزارة الصحة بغرض تغطية العلاوة الاستثنائية لصالح عمال القطاع المجندين في إطار محاربة فيروس كورونا تطبيقا للمرسوم الرئاسي 30- 79 [15]

وتم ايضا انشاء ملحق اعتماد اخر لفائدة وزارة الصحة بـ8,9 مليار دج لدعم استراتيجية مكافحة وباء كورونا، واضافة مبلغ 7,8 مليار دج كملحق اعتمادات لفائدة اعوان المديريات العامة لكل من الامن الوطني والحماية المدنية والجمارك.

من جهة أخرى، تم تسجيل ملحق اعتمادات بـ 11,5 مليار دج مخصصة لوزارة الداخلية يتضمن غلافا ماليا لمنحة 6 الاف دج والتي تم رفعها الى 10 الاف دج لفائدة 2,2 مليون محتاجا.

3.4 في المجال الاجتماعي:

خصص مبلغ 20 مليار دج للعائلات التي لا يتوفر فيها رب عائلة على شغل قار وكذا للفئات الاجتماعية والمهنية التي فقدت دخلها في الظرف الحالي، اما عن الادوية ، فقد خصص مبلغ قدره 106 مليار دج تم تسجيله في اطار قانون المالية لـ2020[16].

كما تتضمن التدابير تعزيز القدرة الشرائية للعائلات وتخص الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات في مناطق الجنوب (في ولايات إليزي ، تيندوف ، أدرار وتمنراست) بتمديد التخفيض المقدر بـ 50 % إلى غاية سنة 2025، إعفاء الاجور التي تقل أو تساوي 30000 دج من الضريبة على الدخل الاجمالي، ومراجعة سقف الاجر الوطني المضمون من 18000 إلى 20000 دج لفائدة أصحاب الدخل الضعيف[17]

حسب المادة 11 من قانون المالية التكميلي وبهدف حث المتعاملين الاقتصادين على زيادة وتيرة التعاون والتضامن في ظل الازمة التي نواجهها ، فقد تم رفع مبلغ قبول الاعانات والتبرعات الممنوحة للجمعيات الخيرية كأعباء قابلة للخصم مالم تتجاوز مبلغ 2 مليون دج، بدلا من 1 مليون دج.

5.الخاتمة:

بعد انتشاره في الصين و تسببه في خسائر بشرية واقتصادية كبيرة على الصين سرعان ما انتشر فيروس كرونا المستجد في مختلف دول العالم التي اتخذت اجراءات وتدابير للحد من انتشاره، وعلى غرار باقي دول العالم تواجه الجزائر أزمة صحية اقتصادية كادت ترهن مستقبلها نتيجة هشاشة اقتصادها الذي يعتمد على مورد واحد، هذا الاخير الذي تراجعت اسعاره مما خلق ازمة تدني مداخيل الدولة في ظل جائحة كورونا، وقد باشرت الجزائر اجراءات مواجهة انتشار وباء كورونا منذ بداية ظهوره في الجزائر و كان في البداية بغلق اماكن التجمع والمؤسسات التعليمية بمختلف اطوارها و توفير وسائل الحماية. كشفت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة وباء كورونا عن وجود اختلالات كبيرة في الاقتصاد الجزائري يجب الاسراع في تصحيحها لبناء قاعدة صلبة ينطلق منها الاقتصاد الجزائري الحديث الذي يعتمد على التنوع ليكون اكثر قوة في مواجهة مثل هذه الازمات.

وجاءت نتائج البحث على النحو الموالي:

كوفيد-19 من الفيروسات التاجية و هو اخر فيروس يظهر ، يبقى مجهول الاسباب و المصدر بينما تأثيراته متفاوتة تفضى إلى الوفاة في حالات كثيرة،؛

وفي المقابل كان أثره على الاقتصاد العلمي واضحا فقط تسبب بخسار بلغت 160 مليار دولار ، وعلى اعتبار الصين أول المتضررين من هذا الوباء وكونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد تراجع نشاطها الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 30 و50% نتيجة توقف الانتاج و نشاط النقل مما أثر بشكل كبير على اسعار النفط التي فقدت 60% من اسعارها منذ بداية السنة وسجلت تراجعا لم يسبق له مثيل كان المتضرر الاكبر منه الدول الريعية على غرار الجزائر التي تواجه الآن أزمة مزدوجة (وباء كورونا وتدني اسعار النفط) هذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ العديد من التدابير والاجراءات التي تهدف إلى الحد من انتشار الوباء والسيطرة عليه في وقت قصير لتفادي الخسائر الفادحة التي تلحق بمختلف القطاعات الاقتصادية وقلة الموارد المالية .

كان اكثر قطاع اقتصادي تأثرا هو قطاع الخدمات وخاصة فرع النقل بجميع اشكاله (البري، البحري و الجوي) ، الخدمات الفندقة فنسبة كبيرة من الفنادق توقفت عن النشاط بسبب تعليق الرحلات واجراءات الحجر الصحي .

كشفت أزمة كورونا عن حجم استيعاب الاقتصاد الخفي من اليد العاملة ومدى تضرر هؤلاء العمال جراء اجراءات الحجر الصحي واحالتهم على بطالة اجبارية مؤقتة هذا ما انجر عنه ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، لان هذه الفئة غير مشمولة بخدمات التامين

الاجتماعي والتي تتضمن التامين عن البطالة مما جعلها تعاني من الهشاشة والتعرض.

كما كشفت الازمة عن العجز الكبير الذي يعاني منه قطاع الصحة سواء من حيث الطاقة الاستيعابية او من حيث المعدات وتوفراها او من حيث الاطقم الطبية والشبه طبية مما يفسح المجال إلى تجسيد اصلاحات عميق على هذا القطاع؛ الاهتمام بالجامعة وتدعيم البحث العلمي، وإعطائها الأولوية في المخططات الإستراتيجية للدولة، ضمن سياستها العامة للارتقاء بالبحث العلمي، وتسخيره لمواجهة مثل هذه الازمات وخدمة التنمية الشاملة و المستدامة.

ان الاعتماد على مورد اقتصادي واحد رهن الاقتصاد الجزائري امام هذه الازمة المزدوجة، وهذا ما يدفع إلى التعجيل في تحقيق التنويع الاقتصادي والاتجاه إلى الاستثمار في الطاقات النظيفة و اجراء اصلاحات معمقة على النظام الجبائي و خلق مناخ استثماري محفز ومنافس كونه في شكله الحالي غير مستقر ومنفر خاصة بعد تطبيق القاعدة 51-49 التي ادت الى تراجع في حجم الاستثمارات الاجنبية بنسبة 80%، دمج القطاع الخفي في النشاط الرسمي وإعداد بطاقية وطنية لتأهيله وتنظميه ودمجه.

ان تخفيض قيمة العملة المحلية امام الدولار سيكون له اثار سلبية في الامد المتوسط والطويل، حيث ادى الى تراجع كبير في القدرة الشرائية؛

من الضروري إعادة النظر في نظام الدعم المعمم الذي يستنزف الخزينة العمومية، حيث نجد ان اكثر من يستفيد من هذا الدعم هم الخمس الاغنى في المجتمع، واستبداله بنظام التموين عن طريق البطاقات بعد احصاء فئة مستحقي الدعم.

كما ان المساعدات المقدمة من قبل الدولة للفئات الهشة تعتبر ضئيلة جدا لا تغطي الضرر الذي لحقهم جراء توقف نشاطهم الناجم عن الحجر الصحي.

6.المصادر والمراجع:

1- لجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي 2020، 4 يونيو 2020.

2- كريم سلام عبد الرؤوف سلام، "**أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، كتاب جماعي حول' **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**' برلين المانيا، الطبعة الاولى، 2021,

3- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة،. **حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية**. المهعد العربي للتخطيط، *موجز السياسات*، العدد: 04، 2020، صفحة 3.

4- بنك الجزائر،" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018**'، ديسمبر 2019.

5- عبد الرحمان راوية وزير المالية، **عرض قانون المالية التكميلي 2020**، البرلمان الجزائري، 26-5-2020، متوفر على الرابط: http://www.apn.dz/ar/plus-

ar/actualite-ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-11-2020.

6- البنك الدولي ، **كيف تتعامل الجزائر مع انخفاض اسعار النفط** ، متوفر على الموقع، https://www.albankaldawli.org/، تم الاطلاع عليه : 15-5-2020.

7- منظمة الصحة العالمية متوفر على الموقع: https://www.who.int/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/4/6.

8- مصالح الوزير الاول. *ملفات الساعة كورونا فيروس- كوفيد 19* . متوفر على الرابط من http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/covid19-ar.html تم الاطلاع عليه بتاريخ :15-11-2020.

9- وكالة الانباء الجزائرية متوفر على الموقع: http://www.aps.dz/ar/sante تم الاطلاع عليه في -2020/4/6.

10- وكالة الانباء الجزائرية: راوية يعرض مشروع قانون المالية التكميلي 2020، على المجلس الشعبي الوطني منشور بتاريخ: 26-5-2020، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie، تم الاطلاع عليه 6-8-2020.

11- Banque d'Algérie, **Cours des principales monnaies sur marche interbancair des changes d'Alger**, disponible sur site https://www.bank-of-algeria.dz/ le 10-4-2020

12- feuer, s. **corona in the casbah:the pandemic's destabilizing impact on Algeria**. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis . 2020- 4 -22.

13- IMF,**the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression**. Retrieved from https://www.imf.org/ar/News/Articles, . 2020- 4 -14.

12- World bank middle east and north Africa region, **How transparency can help the middle east and north Africa**, world bank group, Mena economic update, April 2020.

7. الهوامش:

[1] منظمة الصحة العالمية متوفر على الموقع: https://www.who.int/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/4/6.

[2]كريم سلام عبد الرؤوف سلام، "**أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ألمانيا، الطبعة الاولى، 2021، ص ص: 78، 80.

[3] World bank middle east and north Africa region, **How transparency can help the middle east and north Africa**, world bank group, Mena economic update, April 2020, p.6.

[4] وكالة الانباء الجزائرية متوفر على الموقع: http://www.aps.dz/ar/sante تم الاطلاع عليه في 6-4/2020.

[5] تصريح جمال فوار للإذاعة الجزائرية حول الاحصائيات اليومية للوباء متوفر على الرابط: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/ تم الاطلاع عليه في 29-5-2020.

[6]Banque d'Algérie, **Cours des principales monnaies sur marche interbancair des changes d'Alger**, disponible sur site https://www.bank-of-algeria.dz/ le 10-4-2020 .

[7]البنك الدولي ، **كيف تتعامل الجزائر مع انخفاض اسعار النفط** ، متوفر على الموقع، https://www.albankaldawli.org/، تم الاطلاع عليه : 15-5-2020.

راجع ايضا: وكالة الانباء الجزائرية: راوية يعرض مشروع قانون المالية التكميلي 2020 على المجلس الشعبي الوطني، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie بتاريخ : 26-5-2020، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23-11-2020.

يمكن الاطلاع على:
بنك الجزائر،" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018'**، ديسمبر 2019، ص:14.

[8]عبد الرحمان راوية وزير المالية، **عرض قانون المالية التكميلي 2020**، البرلمان الجزائري، 26-5-2020، متوفر على الرابط: http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-11-2020.

[9]مصالح الوزير الاول. ملفات الساعة كورونا فيروس- كوفيد 19 . متوفر على الرابط من http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/covid19-ar.html تم الاطلاع عليه بتاريخ :15-11-2020.

[10]هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، **حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية**. *موجز السياسات*، العدد: 04، 2020،

[11] IMF,**the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression**. Retrieved from https://www.imf.org/ar/News/Articles, . 2020- 4 -14.

[12] feuer, s. **corona in the casbah:the pandemic's destabilizing impact on Algeria**. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis . (2020- 4 -22).

[13]بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، متوفر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الاطلاع عليه: 2-5- 2020.

[14]مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص: 82.

[15] مصالح الوزير الاول. **ملفات الساعة كورونا فيروس– كوفيد 19** . متوفر على http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/covid19-ar.html تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15-11-2020.

[16] نفس المرجع.

[17] الجريدة الرسمية، **قانون المالية التكميلي 2020**، 4 يونيو 2020 ص:4.